الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي يرتفع إلى 42,8 دولارا

كونا: ارتفع سعر برميل النفط الخام الكويتي 33 سنتا في تداولات أمس الأول ليبلغ 42,8 دولارا مقابل 42,4 دولارا للبرميل وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وكانت أسعار النفط قفزت في الأسواق العالمية بما يزيد على 4٪ بعد أن أظهرت بيانات انخفاضا كبيرا غير متوقع في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأميركية بسبب تراجع الواردات الى ساحل الخليج الأميركي جراء العاصفة الاستوائية (هيرمين) في الأسبوع المنصرم.

زيادة الطلب على وجهات دبي والقاهرة ولندن وشرم الشيخ وباريس

حجوزات اللحظة الأخيرة.. ترفع أسعار التذاكر 100٪

عبدالرحمن خالد

تزايد الطلب على الحجوزات خلال الفترة الحالية من العام بمناسبة عيد الأضحى ورغبة العديد من المواطنين والوافدين في قضاء إجازة العيد خارج البلاد دفعت العديد من شركات الطيران العاملة في مطار الكويت الدولي الى رفع أسعار تذاكرها بنسب تصل الى 80ـ100٪، حسب تصريحات لوكالات السياحة والسفر.

ويأتي ارتفاع أسعار التذاكر نظرا لامتداد عطلة عيد الأضحى الى 9 أيام، مما دفع الكثير الى حجوزات اللحظة الاخيرة والتي أدت الى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ.

وفي هذا السياق، يقول مدير عام شركة مباشر للسياحة والسفر احمد الحمزاوي في تصريح خاص لـ «الأنباء»: «من المعروف أن فترة عيد الاضحى من فترات الذروة السياحية بالمنطقة العربية وخاصة انها مع نهاية موسم الصيف، مشيرا الى أن أسعار التذاكر ترتبط بأساسيات العرض والطلب ولذلك نلاحظ زيادة في الأسعار حاليا».

وأوضح الحمزاوي أن أسعار التذاكر قد تكون مبالغة اذا تم الحجز بآخر لحظة لذا ننصح دائما بالحجز قبل وقت طويل على قدر المستطاع للحصول على أسعار افضل.

أحمد الحمزاوي

الحمزاوي: ننصح بالحجز قبل فترة.. وأسعار التذاكر مبالغ بها

وذكر الحمزاوي أن الطلب ارتفع بشكل ملحوظ على وجهات مثل دبي، والقاهرة، ولندن، وشرم الشيخ وباريس.

وأضاف أن الطلب مازال عاليا جدا على عاصمة الضباب لندن نظرا لانخفاض سعر الاسترليني.

وأوضح أن القاهرة بدأت بالاستحواذ على نسبة عالية من الحجوزات للفنادق بهذه الفترة نظرا لاعتدال الطقس.

وبحسب إحصائيات نشرتها «الأنباء» فإن 65 ألف مسافر غادر البلاد، ذلك بالإضافة إلى الحجاج، وأيضا المسافرون الذين دمجوا عطلتهم الصيفية بعطلة عيد الأضحى، وذلك تكون اكبر العطل الصيفية في التاريخ.

دبي تظل الوجهة الخليجية والعربية المفضلة للكويتيين

«أوكسفورد بيزنس»: تعزيز ثقافة ريادة الأعمال من أكبر التحديات التي تواجه زيادة عدد الشركات

الشركات الصغيرة والمتوسطة.. قطاع واعد للاستثمار في الكويت

محمود عيسى

في ضوء بقاء اسعار النفط على معدلاتها المنخفضة والضغوط التي تمثلها على الاقتصاد الكويتي، تأمل الحكومة ان يبدأ الاستثمار في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤتي ثماره بعد التطورات الاخيرة التي طالت هذا القطاع المهم.

في هذا السياق، قالت مجموعة «اوكسفورد بيزنس جروب» ان ثمة مجالا كبيرا للنمو في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الكويت مع الاخذ في الاعتبار أنه يساهم فقط بنحو 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمتوسط قدره 50٪ في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، وفقا لأحدث الارقام الصادرة عن البنك الدولي. في المقابل، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 23٪ من قوة العمل في الكويت، وهو ما يقرب من نصف المتوسط في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع والاقتصادات الناشئة.

الصندوق الوطني

واضافت المجموعة البريطانية للاعلام والنشر انه في محاولة لتعزيز النمو في هذا القطاع، فقد تم انشاء الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عام 2013 برأسمال قدره مليارا دينار ليصبح الكيان الاول والوحيد لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الخليج. ويتولى الصندوق المسؤولية عن كل شيء بدءا من اصدار التراخيص التجارية وانتهاء بتمويل ما يصل إلى 80٪ من رأسمال المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

ومنذ نوفمبر 2013 اصبح الصندوق خاضعا لاشراف البنك الدولي تنفيذا لمشروع المساعدة التقنية البالغة مدته عامين، والذي يتضمن إنشاء «محطة واحدة» لتسهيل عملية الحصول على رخصة ممارسة نشاطات الاعمال، فضلا عن تعزيز تنمية الأعمال التجارية.

وقالت الوكالة ان شهر يونيو الماضي شهد اطلاق الصندوق مركز الاتصال 136 لمعالجة حالة عدم اليقين التنظيمي والوقت المفرط الذي يستغرقه التعامل مع التشريعات الحكومية، التي تم تصنيفها من بين أكبر العوائق أمام نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفقا للمسح الذي اجراه البنك الدولي عام 2014، ويتمثل الغرض من هذا المركز في تزويد المتصلين بالمعلومات اللازمة عن تأسيس أعمال تجارية جديدة في الكويت.

ووقع الصندوق في اغسطس الماضي مذكرة تفاهم مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للتعامل مع طلبات لاكثر من 250 براءة اختراع معلقة في مجال العلوم، والتي قد يقوم الصندوق بتمويلها جزئيا او كليا.

وقالت المجموعة ان تعزيز ثقافة ريادة الاعمال في الكويت يعتبر من اكبر التحديات التي تواجه زيادة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة ورفع مساهمتها ضمن جهاز القوى العاملة، وفقا لما يراه رئيس مجلس الادارة التنفيذي للصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة محمد الزهير، الذي كان قد ابلغ مجموعة اوكسفورد بيزنس جروب العام الماضي بقوله: «ان الحكومة والقطاع الخاص والشباب كلها اطراف تتشارك في الرغبة بعدم تحمل المخاطر، وأنه من اجل تطوير النظام البيئي في الكويت، لا بد من تحفيز المشروعات الجديدة وحثها على ركوب المخاطر وهذا يعني الاهتمام بالمبادرات الفاشلة باعتبارها من التجارب والخبرات والفرص التي يجدر استقاء الدروس منها».

وفي محاولة للتعامل مع هذه المسألة، اقام الصندوق علاقة مع «ومضة»، وهي احدى الشركات المتخصصة في دبي وتعمل على تطوير النظم البيئية والمشاريع في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ـ مينا، وقد اسفرت الشراكة عن تأسيس منصة «نويت» على الانترنت والتي تشجع التفكير الابداعي في الكويت من خلال تسليط الضوء على قصص نجاح محددة في مضمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستكمال هذا المحتوى بإمداده بالملاحظات والنصائح من قبل خبراء في مضمار ريادة الاعمال.

علاوة على ذلك، استضاف الصندوق اول المنتديات الوطنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلاد واستكشاف ريادة الأعمال تحت عنوان «برنامج استكشاف ريادة الشباب» الذي من شأنه مساعدة رواد الاعمال الشباب على تطوير افكارهم وترجمتها الى مشروعات تجارية. في غضون ذلك، توقعت المجموعة ان تؤدي التعديلات الاخيرة على التشريعات الحالية الى خلق قطاع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة اكثر تنظيما من الناحية الرسمية من خلال حماية الملكية الفكرية.

واصبحت الكويت في ديسمبر الماضي اول دولة تطبق قانون العلامات التجارية الخليجي، وهو جانب من تشريعات الملكية الفكرية التي ظلت موضوعا للمناقشة في المنطقة لفترة طويلة. ومع صدور القرار الوزاري رقم 500 لعام 2015، ارتفعت قيمة الرسوم الرسمية لطلبات تسجيل العلامات التجارية في الكويت بدءا من مرحلة تقديم الطلب الى انتهاء التسجيل من حوالي 80 دينارا الى نحو 1035 دينارا، وذكرت مصادر اعلامية اقليمية في يوليو الماضي ان قيمة هذه الرسوم تعادل 3 اضعاف مثيلاتها في الولايات المتحدة، حيث تتراوح الرسوم بين 293 دولارا و325 دولارا.

على ان مجموعة «اوكسفورد بيزنس جروب» اختتمت بالقول ان الرسوم المرتفعة قد يتم تعويضها من خلال تقليص مدة الانتظار لتسجيل العلامات التجارية، حيث ان التشريعات الجديدة توجب على مكتب العلامات التجارية الكويتي اصدار تقرير الفحص الاولي في غضون 90 يوما من تاريخ تقديم الطلب، وهو تطور مبدئي كبير مقارنة مع الفترة التي كانت تستغرقها في السابق والتي تتراوح بين 6 و8 اشهر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 23٪ من قوة العمل في الكويت (شانافاس قاسم)

3 ٪ مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة من الناتج المحلي الإجمالي

رسوم تسجيل العلامات التجارية تعادل 3 أضعاف مثيلاتها في الولايات المتحدة

73 مليار دولار عائدات السعودية من تصدير النفط في 8 أشهر

عائدات المملكة ارتفعت بعد تصديرها لـ 1,7 مليار برميل في 8 أشهر

العربية.نت: بلغت عائدات المملكة العربية السعودية من صادراتها النفطية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر أغسطس الماضي نحو 276 مليار ريال، ما يعادل 73,6 مليار دولار، وذلك بعد أن صدرت المملكة أكثر من 1,7 مليار برميل في 8 أشهر وبمتوسط تصدير يبلغ نحو 7,4 ملايين برميل يوميا. ووفق البيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسة JODI التي ترصد البيانات الخاصة بالنفط بالتعاون مع المنتجين والمصدرين في العالم، فقد صدرت المملكة في يناير 2016، نحو 234 مليون برميل، بلغت عائداتها بعد حساب متوسط سعر البرميل في شهر يناير بواقع 34 دولارا للبرميل، نحو 27,7 مليار ريال، ما يعادل 7,47 مليارات دولار، فيما بلغت عائدات شهر فبراير 27,5 مليار ريال، ما يعادل 7,41 مليارات دولار، بعد أن تم تصدير نحو 226 مليون برميل ولكن بمتوسط سعر شهري للبرميل بلغ 33 دولارا للبرميل. إلا أن العوائد تراجعت قليلا في شهر يوليو الماضي بعد أن سجلت قيمة صادرات المملكة من النفط 40,1 مليار ريال (10,7 مليارات دولار)، إذ بلغت كمية الصادرات 223 مليون برميل، ومتوسط سعر شهري للبرميل عند 46 دولارا، وواصلت هذا النهج في أغسطس الماضي، حيث تراجعت العوائد الشهرية إلى 36,7 مليار ريال (9,8 مليارات دولار)، وبنفس كمية التصدير الشهر الماضي، وبواقع 44 دولارا كمتوسط لسعر بيع البرميل.ورغم أن أسعار النفط مالت إلى الاستقرار خلال الفترة الماضية وحجم إنتاج المملكة من النفط بلغ مستويات قياسية، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن دخل السعودية من صادرات النفط السعودي هذا العام سيكون الأقل في 12 عاما، بعد أن خسر سعر برميل النفط أكثر

صراع الحصص السوقية يزيد ضغوط وأوجاع النفط

ذكر التقرير الأسبوعي لشركة نفط «الهلال» الإماراتية، أن روسيا تلعب دورا رئيسيا في التأثير على أسواق النفط والطاقة العالمية، في الوقت الذي ينظر فيه إلى الدور الروسي على أنه صانع السوق، متجاوزا بذلك عددا كبيرا من كبار المنتجين العالميين.

وأوضح التقرير أن الغموض لايزال يحيط بطريقة تنفيذ هذا الدور لدى أسواق النفط المتقلبة وتباين الأهداف لدى المنتجين، وبالتالي فإن الدور الروسي يمكن تصنيفه بالدور التكاملي مع رؤى وأهداف كبار المنتجين بما يتعلق بدعم استقرار الأسواق وعكس الأسعار العادلة في كافة الظروف. وأوضح التقرير أنه ينظر لهذا الدور على أنه تنافسي عند الحديث عن آليات وأدوات الحفاظ على الحصص السوقية ووقف التراجع الحاد على أسعار النفط المتداولة على أساس يومي، والثابت الوحيد حتى اللحظة أنه لا تفاهمات ونقاط اتفاق نهائية بين كافة المنتجين حول طبيعة الخطوة المقبلة التي يمكن لها أن تفضي إلى جديد لدى أسواق النفط العالمية. وبات من الصعب تجاوز التحديات التي تواجهها أسواق الطاقة بشكل منفرد وفقا لحجم الإنتاج من النفط، كما أن تحقيق التوازن لدى الأسواق سوف لن يأتي دون وجود اتفاق بين كافة المنتجين من كل الفئات، في حين ينظر إلى الحصة السوقية لدول منظمة «أوبك» بالجيدة حتى اللحظة، على الرغم من استمرار تراجع الأسعار وتضارب التقييمات حول مسار الأسواق خلال الفترة المقبلة. وأشار التقرير إلى أن الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين روسيا و«أوبك» يعد بمنزلة قفزة نوعية باتجاه الوصول إلى آليات عمل يمكن من خلالها تعزيز أدوار جميع الأطراف على مستوى التأثير الإيجابي على مسارات أسواق النفط العالمية، مع الإشارة هنا إلى أن مؤشرات الاتفاق من عدمه سوف لن تحد من مستويات المنافسة الحالية لدى الدول، وأن الاتجاه نحو خفض الإنتاج من قبل كبار المنتجين لايزال بعيدا.

ولابد من الإشارة إلى أن تكلفة الإنتاج لدى روسيا من بين الأدنى في العالم، وبالتالي فإن قدرتها على لعب أدوار إيجابية لدى أسواق النفط ستكون ممكنة في كافة الظروف لما تتمتع به من قدرة تنافسية عالية، ويعمل التنوع الاقتصادي الذي يقوم عليه الاقتصاد الروسي في الأساس على منح عوامل دعم ومقاومة لتداعيات هبوط أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

تؤدي إلى زيادة المشروعات المستقبلية

كيف استفادت دول الخليج من التناضح العكسي لتحلية المياه؟

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن زيادة استخدام تكنولوجيا التناضح العكسي في تحلية المياه بالسنوات الأخيرة في دول المنطقة يمهد الطريق أمام المرافق العامة للمضي قدما في تنفيذ المشروعات المستقلة في هذا الاتجاه. وقالت المجلة إن مشروعات تحلية مياه البحر ظلت تتطور بشكل تقليدي باستخدام التكنولوجيا متعددة المراحل، والتقطير الحراري متعدد الآثار، حيث تمت إقامة مجمعات تحلية المياه جنبا الى جنب مع محطات توليد الطاقة الكهربائية الكبيرة لتوليد الحرارة اللازمة لعملية تحلية مياه البحر.

على أن تزايد استخدام تكنولوجيا التناضح العكسي التي هي أعلى من حيث الكفاءة وتتطلب قدرا أقل بكثير من الطاقة الكهربائية للتشغيل، قد تمخض عن تزايد كبير في عدد المرافق التي تختار نظام المشروعات المستقلة لتوفير احتياجات السكان الذين تتزايد أعدادهم باستمرار، من المياه العذبة، وبالإضافة إلى استخدام قدر أقل من الطاقة الكهربائية فإن فصل إنتاج المياه عن توليد الكهرباء يوفر المزيد من المرونة لإنتاج ونقل المياه اللازمة أو الكهرباء سواء خلال فترات الذروة أو فترات اعتدال الطلب.

ومن المزايا الأخرى لتكنولوجيا التناضح العكسي، أنه يمكن استخدامها بالتزامن مع الطاقة المتجددة. وكانت مجلة ميد قد ذكرت مؤخرا أن السعودية ماضية قدما في بناء أول محطة لتحلية المياه تعمل على الطاقة الشمسية.

وأضافت أن كلا من السعودية وعمان ودولة الإمارات تتحرك نحو تنفيذ مشروعات كبرى مستقلة لتحلية المياه، ما يخلق الكثير من الفرص لشركات المياه والمطورين وممولي المشاريع على مدى العقد المقبل.